

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

دور المرأة في التنمية

دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢١٠، يركز هذا التقرير على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية لصنع القرار، وتأثيرها في القضاء على الفقر. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

* A/62/150.



المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٣
ثانيا - الاتجاهات العالمية المتعلقة بمعدلات الفقر بين النساء	٣
ثالثا - تعزيز دور المرأة في التنمية والقضاء على الفقر	٦
ألف - سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر . . .	٦
باء - مشاركة المرأة في صنع القرار الحكومي وأثرها في القضاء على الفقر . .	١٦
رابعا - استنتاجات وتوصيات	٢٤

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٢١٠/٦٠ على ما للمساواة بين الجنسين من أهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وعلى أن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف. وأعربت الجمعية أيضا عن قلقها إزاء انخفاض تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي وشددت على أهمية تعميم منظور جنساني في عمليات وضع جميع السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١٠/٦٠، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية لصنع القرار، وتأثير ذلك على القضاء على الفقر. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويستند التقرير إلى المساهمات الواردة من الدول الأعضاء استجابة لمذكرة شفوية وإلى مدخلات مقدمة من كيانات الأمم المتحدة^(١).

ثانيا - الاتجاهات العالمية المتعلقة بمعدلات الفقر بين النساء

٣ - تشير الاتجاهات العالمية إلى انخفاض عام في معدلات الفقر منذ عام ١٩٩٠^(٢). وعلى الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بأن الفقر معقد ومتعدد الأبعاد، إلا أنه يقاس إلى حد كبير حسب البيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات التي يتم جمعها من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وهذه البيانات لا تكفي لفهم أوجه الاختلاف في حدوث الفقر وتأثيره على كل من المرأة والرجل، حيث أنها لا تأخذ في الاعتبار الديناميات القائمة ضمن الأسرة المعيشية، مثل توزيع الغذاء، والدخل والأنشطة غير المدفوعة الأجر والتي قد تؤدي إلى الاستخفاف بمستوى الفقر الذي تعاني منه المرأة، ويشمل ذلك المرأة في الأسر المعيشية

(١) وردت مساهمات من حكومات البلدان التالية: الاتحاد الروسي، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال، بليز، بنغلاديش، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، السنغال، شيلي، صربيا، الصين، العراق، فنلندا، قطر، كرواتيا، كولومبيا، لبنان، مصر، موناكو، هنغاريا، اليمن، اليونان. وتشمل كيانات الأمم المتحدة التي تقدم مدخلات ما يلي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايكاد)، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)/ومنظمة التجارة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي.

(٢) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ (نيويورك، ٢٠٠٧).

غير الفقيرة^(٣). ويقتضي الفهم الدقيق للأبعاد الجنسانية للفقير وجود مفاهيم وصكوك ومنهجيات مراعية للفوارق بين الجنسين.

٤ - وعلى الرغم من أن بيانات الفقر المصنفة حسب نوع الجنس لا يتم تحليلها والإبلاغ عنها بشكل متسق على الصعيد الوطني، فإنه يقدر على نطاق واسع أن النساء والفتيات يشكلن غالبية فقراء العالم^(٤). وقد سلّم منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ بأن عدد النساء اللائي يعشن في حالة من الفقر قد زاد على نحو غير متكافئ عن عدد الرجال، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تواصل هذا الاتجاه في العديد من البلدان، وفي هذه البلدان يتزايد باستمرار عدد النساء اللائي يعانين من الفقر. إلا أن معدل الفقر بين الإناث قد انخفض في بعض البلدان. ففي شيلي، على سبيل المثال، انخفض الفقر بين الإناث من ٣٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦، رغم أن معدله لا يزال أعلى من معدل الفقر بين الذكور، الذي بلغ ٣٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ و ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٦^(٥).

٥ - ويؤدي عدد من العوامل إلى قلة مناعة المرأة إزاء الفقر، وتشمل هذه العوامل: عدم المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية؛ والتحيز القائم على نوع الجنس في قوانين الملكية والميراث؛ وعدم إتاحة الفرصة للحصول على خدمات التعليم والدعم؛ والمشاركة إلى أدنى حد في صنع القرار؛ وضيق الوقت بسبب عدم تكافؤ تقاسم الأعباء العائلية ومسؤوليات العمل؛ وعدم المساواة في توزيع الموارد داخل الأسرة. ويفضي ذلك إلى عدد من الأمور منها ارتفاع معدلات سوء التغذية وفقير الدم بين النساء والفتيات مقارنة بالرجال والفتيان في نفس الأسرة^(٦).

٦ - وتتضمن أيضا العوامل الرئيسية المؤدية إلى قلة مناعة المرأة إزاء الفقر التحيز القائم على نوع الجنس في أسواق العمل وعدم تحكم المرأة فيما تقوم به من عمل وإيرادها منه. وتبين الأدلة أنه عندما تعمل المرأة خارج نطاق الأسرة المعيشية، فإن متوسط ما تحصل عليه

(٣) نساء العالم في عام ٢٠٠٥، التقدم المحرز في مجال الإحصاءات، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.O5.XVII.7.

(٤) المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة: "المرأة والفقير: تحديات جديدة"، في "بيجين بعد ١٠ سنوات: تطبيق السياسات عمليا" (سانتو دومينغو، ٢٠٠٥).

(٥) وزارة التخطيط، الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية لعام ٢٠٠٦، حكومة شيلي.

(٦) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الطريق إلى تحقيق المساواة: استعراض جنساني لتقارير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ (نيويورك، ٢٠٠٥).

من أحر يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن أجر الرجل^(٧). ومن المرجح أيضا أن يكون نوع العمل الذي تضطلع به المرأة من الأنواع المتسمة بعدم الاستقرار وانخفاض الأجر، وعدم الأمان المالي واقتران ذلك بمزايا اجتماعية ضئيلة، هذا إن وجدت. وفي الاقتصاد غير النظامي، يجري تركيز النساء في الأعمال ذات الدخل المتدني وغير المستقر^(٨).

٧ - وتؤدي أشكال عدم المساواة في سوق العمل، وعدم تكافؤ المسؤوليات التي تتحملها المرأة في ما يتعلق بالأعمال المنزلية إلى عدم تمتعها بالاستقلال الاقتصادي وانعدام تأثيرها على عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية. ويعد الاعتراف بهذا النوع من الدينامية داخل الأسرة المعيشية ذا أهمية لفهم قلة مناعة النساء والفتيات إزاء الفقر، ويحدث ذلك حتى في الأسر المعيشية غير الفقيرة التي يرأسها رجال^(٩).

٨ - وتشير أيضا البيانات المتاحة إلى أن الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة معرضة بوجه خاص لسرعة التأثر بالفقر. فعلى سبيل المثال، لاحظت دومينيكا في الاستعراض الذي أجري في عام ٢٠٠٤ لتنفيذ منهاج عمل بيجين أن الأسر المعيشية التي ترأسها إناث تشكل نسبة ٣٩ في المائة من الفقراء^(١٠). ورغم أن الفقر ظل مركّزا في المناطق الريفية في كثير من البلدان، فقد طرأت في بعض البلدان زيادة في مستويات الفقر في الحضر. وأبلغت البرازيل أن الغالبية العظمى من أفقر الناس يعيشون في مناطق حضرية، وأفادت كوستاريكا عن زيادة معدل الفقر بين أوساط الأسر المعيشية التي ترأسها إناث في المناطق الحضرية^(١١). واتجه معدل الفقر نحو الزيادة بين النساء المسنات ولا سيما من يعيشن بمفردهن^(١٢).

٩ - كما أدى نشوب الصراعات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى زيادة تعرض المرأة للفقر. ففي كثير من الأحيان أفضى الصراع إلى زيادة في أعداد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، مما يجعلها أكثر تعرضا للوقوع بين براثن الفقر. وقد أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على عدد متنام من النساء وزاد من مسؤولياتهن المتعلقة برعاية المرضى

(٧) انظر: اليونيسيف، حالة الأطفال في العالم عام ٢٠٠٧: المرأة والطفل: الربح المضاعف الناجم عن المساواة بين الجنسين (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.XX.1).

(٨) تشن، م. وآخرون: تقدم نساء العالم في عام ٢٠٠٥: المرأة والعمل والفقر، موجز تنفيذي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك، ٢٠٠٥.

(٩) غودوي، لورينا، فهم الفقر من منظور جنساني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.11.G.7)، صدر من أجل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(١٠) انظر E/CN.6/2005/2.

(١١) الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٧: استدامة التنمية في عالم آخذ في الشيخوخة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.11.C.1).

المصابين بأمراض مزمنة واليتامى نتيجة وفاة ذويهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يجد من مقدرتهم على العمل خارج البيت أو الانخراط في أنشطة مدرّة للدخل.

ثالثاً - تعزيز دور المرأة في التنمية والقضاء على الفقر

١٠ - من المعترف به على نطاق واسع أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكّلان المحور الرئيسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وجدت فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية أن من شأن حصول المرأة على موارد وفرص متكافئة أن يفضي إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي إتاحة فرص متكافئة للمرأة للوصول إلى البنية التحتية الأساسية للنقل والطاقة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية؛ وبإمكان تحقيق المساواة في الحصول على المدخلات الزراعية أن يفضي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحد من الفقر؛ ويمكن أن يجد الاستثمار المتكافئ في صحة وتغذية المرأة من التعرض للجوع وسوء التغذية المزمنين، مما يزيد من الإنتاجية والرفاه^(١٢).

١١ - ويتعين تسخير إمكانيات تيسير القضاء على الفقر من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وذلك عن طريق تعميم منظور جنساني في السياسات والبرامج الاقتصادية. فعندما تحقق السياسات الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر في الإدماج التام لأولويات واحتياجات ومساهمات المرأة، وعندما لا تكون قائمة على التشاور مع النساء والرجال ومشاركتهم، فإنها تكون بشكل ثابت ذات فعالية محدودة. فلا بد من مشاركة المرأة بالكامل في عملية صنع القرار من أجل كفاءة إيلاء اهتمام للمنظورات الجنسانية في عمليات القضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف - سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر

١٢ - تشكل التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر نوعين من الصكوك التي يمكن للبلدان من خلالها معالجة كل من الأبعاد الجنسانية للفقر ودور المرأة في التنمية. وتتيح السياسات والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من قبيل الزراعة، والتعليم والعمل مزيداً من الفرص للتركيز على الحد من الفقر وعلى ضعف المرأة في مواجهة الفقر ودورها المهم كعنصر من عناصر التنمية.

(١٢) مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة، اتخاذ إجراء: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (لندن، ٢٠٠٥).

تقارير الأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - تساهم التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في تعزيز التوعية، وأعمال الدعوة، وتحديد الالتزامات السياسية وبناء القدرات على رصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنه^(١٣). وهي صكوك تهدف إلى زيادة الشفافية والمساءلة وتهيئة بيئة داعمة لترجمة الالتزامات إلى أعمال وتوزيع الموارد حيث تكون الحاجة إليها ماسة للغاية. كما تتيح هذه التقارير منبرا لبناء الشراكات والتحالفات فيما بين المؤسسات الإنمائية، والحكومات الوطنية، ومجموعات المجتمع المدني وفرصة لإشراك الهيئات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، بغية تعزيز العمل بشأن المسائل الحاسمة في مجال المساواة بين الجنسين^(٦).

١٤ - وقد شدد استعراض للتقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥ على أن الإبلاغ الواضح عن ضعف المرأة في مواجهة الفقر وعن الصلات القائمة بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين حاسم لكفالة الإبلاغ الفعال عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكشف تحليل للإبلاغ عن الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في ٧٨ تقريرا وطنيا أن ٤٢ منها أشار بصورة محددة إلى ضعف المرأة في مواجهة الفقر، وتضمن ١٧ تقريرا بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مؤشرات الفقر. وأشار ١١ تقريرا فقط على وجه التحديد إلى الصلة بين الفقر الذي تعاني منه المرأة وعدم المساواة بين الجنسين. وتناول ١٣ تقريرا الأنشطة المضطرب بها من أجل تمكين المرأة، والنهوض بحقوق الإنسان للمرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين بوصفها استراتيجيات للحد من الفقر. إضافة إلى ذلك، أشار ١٥ تقريرا إلى تدخلات تستهدف المرأة كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر^(٦).

١٥ - وأغفلت التقارير المتعلقة بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية العديد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على تعرض المرأة للفقر، والتي تشمل: الصلات القائمة بين الفقر وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية من أجل تخفيف أعباء ضيق الوقت التي تثقل كاهل المرأة والفتاة؛ وأهمية ضمان حقوق المرأة والفتاة من حيث الملكية والإرث؛ والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين في مجال العمل. وأشار تقريران فقط إلى المشاكل داخل الأسرة من قبيل العنف المتري وعدم تكافؤ فرص الحصول على الإمدادات الغذائية^(٦).

(١٣) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الإبلاغ القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية، المذكرة التوجيهية الثانية (٢٠٠٣).

١٦ - ويلزم زيادة الاهتمام بهذه المجالات في إطار الهدف المتعلق بالفقر في التقارير المقبلة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية إذا أردنا تحسين فهم المنظورات الجنسانية للفقر وآثارها على السياسات العامة. وقد يتسنى ذلك من خلال زيادة مشاركة المرأة في عملية الإبلاغ.

١٧ - وتناولت التقارير الوطنية المتعلقة بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كل من الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، وعمل المرأة في قطاعات غير الزراعة، ومشاركة المرأة في الحقل السياسي، مع إيراد المؤشرات ذات الصلة. وركز ربع التقارير المستعرضة على التعليم بسبب الصلات القائمة بين الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية^(٦).

١٨ - ولوحظ أن المؤشرات المقدمة بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية محدودة النطاق^(٦). فعلى سبيل المثال، يقيس مؤشر المشاركة السياسية نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية. وهذا يعكس تمثيلا عدديا لا قياسا للسلطة والنفوذ الفعليين، من قبيل المشاركة في اللجان وفي تقديم مشاريع القوانين. كما يغفل المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي. بيد أن عددا من البلدان لم يقتصر على الإبلاغ عن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان فقط وضمّن، على سبيل المثال، النسبة المئوية للنساء في هيئات الحكم المحلي، ونسبتهن في مجالس الوزراء ونسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف في دوائر الخدمة المدنية و/أو الإدارة^(٦). وتناول تقرير الكويت والبرازيل أيضا ثقافة السلطة الذكورية في الحقل السياسي بوصفها عقبة تحول دون مشاركة المرأة في الميدان السياسي^(٦).

١٩ - وشمل نحو ثلثي التقارير المستعرضة مجموعة واسعة من المؤشرات غير تلك المتعلقة بالتعليم والعمالة في قطاعات غير الزراعة والمشاركة السياسية. وقُدّمت بيانات إضافية عن القوالب النمطية والممارسات التمييزية (٣١ تقريرا)، وتفاوت الأجور بين الجنسين (٢٥ تقريرا)، والعنف ضد المرأة (٢٢ تقريرا)، والمعوقات القانونية أمام تحقيق المساواة (١٨ تقريرا)، والعمل المتزلي والعمل غير المدفوع الأجر (١٥ تقريرا)، وفرص امتلاك الأراضي والأصول (١٢ تقريرا)، والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية (١١ تقريرا)، والثغرات الموجودة في إطار السياسات العامة (١٠ تقارير). وأشار عدد قليل من التقارير إلى تحديات إضافية، من قبيل القدرات الوطنية المحدودة على تعميم المنظور الجنساني (٧ تقارير)، وتباين مستوى وصول المرأة إلى الخدمات الاجتماعية (٧ تقارير)، والمواقف الذكورية (٦ تقارير)، والحاجة إلى التغيير والتحول على مستوى المؤسسات (٥ تقارير)^(٦).

٢٠ - وتولى مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية تجربة نهج مبتكرة

لتعميم المنظورات الجنسانية وزيادة مشاركة المرأة في العمليات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في كل من بيرو، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكينيا والمغرب. وفي كمبوديا وكينيا، ساهمت هذه المبادرة في زيادة مشاركة المرأة من خلال إشراك المجموعات النسائية في الحوارات المتعلقة بوضع السياسات، وإنشاء شبكة نسائية وطنية، وإجراء حوارات مع النساء بشأن الفقر على مستوى المقاطعات، وإسماع صوت المرأة في البرامج الإعلامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للمرأة والموجهة لوسائل الإعلام^(٦). وقد أدت هذه المبادرات إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز إدماج أولويات المرأة، واحتياجاتها وإسهاماتها في التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية.

ورقات استراتيجية الحد من الفقر

٢١ - تقدم ورقات استراتيجية الحد من الفقر لمحة عامة عن السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على المستوى الوطني من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتتولى الحكومات إعداد هذه الوراقات عن طريق عملية تشاركية تضم المجتمع المدني والشركاء في التنمية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويتمثل المبدأ الذي تستند إليه هذه العملية في ضرورة توجيه السياسات الاجتماعية نحو تحسين التنمية البشرية للجميع، بوسائل منها دعم المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص والقضاء على جميع أشكال التمييز. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت سياسات وبرامج الحد من الفقر تغفل منظورات المساواة بين الجنسين^(٤).

٢٢ - ويوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن كل استراتيجية وطنية ترمي إلى الحد من الفقر ومراعاة المنظور الجنساني ينبغي أن تشمل العناصر التالية: زيادة فرص وصول المرأة إلى الأصول المنتجة وفرص العمل؛ والقضاء على التحيز القائم على نوع الجنس في تقديم الخدمات الاجتماعية والمنافع العامة؛ وكفالة توافر الاحتياجات الأساسية للبقاء من قبيل مياه الشرب والوقود؛ ودعم الابتكارات التكنولوجية الكفيلة بتخفيف عبء الوقت الذي تستغرقه الأعمال المنزلية^(٦).

٢٣ - وكشف تحليل للتباينات بين الجنسين أجري في إطار استعراض مكثي للبنك الدولي في عام ٢٠٠٤ وشمل ١٨ ورقة مستكملة من وراقات استراتيجية الحد من الفقر أن نسبة الوراقات التي تضمنت تشخيصا مستفيضا لأوجه عدم المساواة بين الجنسين قد ارتفع من

(١٤) Bell, Emma, *Gender and PRSPs: with experiences from Tanzania, Bolivia, Viet Nam and Mozambique*, Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, 2003

١٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٣^(١٥). وفي السنة المالية ٢٠٠٣، قدم نحو نصف تلك الورقات مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس لقياس مدى إدماج المنظورات الجنسانية في مجالي التعليم والصحة، وتضمن نحو ثلثها مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل قياس التقدم المحرز في مجالي الحكم وأسواق العمل.

٢٤ - وتضمن عدد من ورقات استراتيجية الحد من الفقر مؤشرات لرصد الإجراءات المتعلقة بالمساواة الجنسانية في مجالات البنية الأساسية، والزراعة، والتنمية الريفية والخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، أوردت ورقة مالي النسبة المئوية للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة والنسبة المئوية للنساء المستفيدات من المشاريع المتناهية الصغر بوصفهما مؤشرين دالين على التقدم. واقترحت أيضا إدراج تدريب المرأة على تقنيات إصلاح الأراضي وحفظ الماء كجزء من الركن المتعلق بقطاعي البنية الأساسية والإنتاج في الورقات^(١٥).

٢٥ - وتقدم ورقات استراتيجية الحد من الفقر المقدمة من رواندا وصربيا وغامبيا وبييت نام أمثلة على الممارسات الجيدة المتبعة في الربط بين التحليل الجنساني والحد من الفقر. حيث أشارت الورقة المؤقتة المقدمة من غامبيا إلى أن العوامل الرئيسية وراء تفشي الفقر في أوساط المرأة الريفية تشمل هيمنتها على قطاع زراعة الكفاف حيث تقل فرص وصولها إلى التكنولوجيات المميكنة مقارنة بالرجل، والعمل لساعات أطول من ساعات عمل الرجل نتيجة اضطلاعها بأعباء المهام المنزلية إضافة إلى العمل في الحقل. وأشار أيضا إلى أن نقص الخدمات الأساسية في المناطق الريفية، من قبيل إمدادات المياه الموثوقة ومراكز الصحة ووسائل النقل، يضاعف بشكل كبير من عبء العمل الملقى على كاهل المرأة. وأقرت الورقة أيضا بأن التقسيم غير المتكافئ للعمل بين الجنسين يمكن أن يشكل قيودا يحول دون وصول المرأة إلى الخدمات العامة. وبالتالي، ركزت الاستراتيجية الوطنية على تعزيز آليات توفير الجهد من أجل مساعدة المرأة في الاضطلاع بأعمال الزراعة ومرحلة ما بعد الحصاد والأعباء المنزلية، وعلى الأنشطة الرامية إلى تهيئة فرص العمل وتحسين فرص توليد الدخل للمرأة^(١٥).

٢٦ - وتعد الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر المتعلقة برواندا من الورقات القليلة التي تضمنت مسائل قانونية ذات صلة بالمساواة بين الجنسين، ومنها التنقيح الأخير لقانون الزواج الذي أصبح يتيح للزوجين خيار الملكية المشتركة للأصول العقارية. كما تضمنت اقتراحا بوضع قانون جديد للعمل وتشريعات جديدة للأراضي من أجل إلغاء القيود التي

World Bank, "Implementing the Bank's Gender Mainstreaming Strategy: Second Annual Monitoring (١٥) Report, Financial Year 2003" (Washington D.C., 2004)

تعيق قدرة المرأة على العمل والتملك^(١٦). وتناولت ورقة استراتيجية الحد من الفقر المتعلقة بصربيا موضوع تفشي الفقر بين النساء نتيجة لعدة عوامل وشددت على الحاجة إلى اتخاذ تدبير محددة لتمكين المرأة من تقاسم منافع التنمية.

٢٧ - وحددت ورقة استراتيجية الحد من الفقر المتعلقة ببييت نام ارتفاع نسبة المعالين في الأسر المعيشية التي تعاني من الفقر والجوع والتي ترأسها المرأة أو تعتمد على مكاسب المرأة لتغطية احتياجاتها بوصفه من العوامل المسببة لارتفاع معدل الفقر في المناطق الريفية. وأقرت الورقة أيضا بأهمية مسائل المساواة بين الجنسين في مجالي الإنتاج والإنجاب، ونظرت في أهمية إعطاء الأولوية لحصول المرأة على الائتمان، والتدريب والبرامج العامة في المشاريع المتناهية الصغر^(١٦).

٢٨ - وقدمت الورقات الأخرى لاستراتيجية الحد من الفقر تحليلا لأوجه عدم المساواة بين الجنسين لكنها لم تدجها في التحليل العام للفقر. فعلى سبيل المثال، أفادت ورقة بوركينافاسو أن عدم تكافؤ الفرص في مجال التعليم يحد من فرص المرأة في ميدان العمل. كما وجهت الانتباه إلى تردّي الوضع الصحي، ومحدودية توفير الرعاية الصحية، وانخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وصعوبة الحصول على الائتمانات. ولم ترد إشارة صريحة إلى النساء والفتيات سوى في الفروع المتعلقة بالتعليم والصحة، ولا سيما في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(١٦). وعلى الرغم من سلامة التحليل الجنساني، إلا أنه لم يُسترد به في التحليل والاستنتاجات العامة.

٢٩ - وأغفل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم في معظم ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وخاصة مشاركتها في الحكم المحلي. فعلى سبيل المثال، ناقشت الورقة المقدمة من بوركينافاسو باقتضاب مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار على الصعيد الوطني، ولكنها لم تتناول صلة ذلك بمسألة إدارة شؤون الحكم أو الحد من الفقر^(١٦).

٣٠ - ولكي يولى القدر الكافي من الاهتمام للمساواة بين الجنسين في جهود الحد من الفقر، فإن الأمر يقتضي زيادة مشاركة المرأة في العملية. وقد قام البنك الدولي بتسهيل مشاركة المجموعات النسائية في المشاورات التي أجريت بشأن ورقات استراتيجيات الحد من الفقر في عدد من البلدان. وأنشئ في بنغلاديش في عام ٢٠٠٣ "منبر للمسائل الجنسانية" ضم ممثلين عن الحكومة والبنك الدولي، وغيره من الجهات المانحة والمجتمع المدني. ووضع هذا المنبر الاختصاصات وخطة العمل الجنساني التي استخدمت في التفاوض مع فريق العمل

(١٦) Kabeer, Naila, *Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and Millenium Development Goals: A Handbook for Policy Makers and Other Stakeholders*, Commonwealth Secretariat, (London, 2003)

المشترك بين الوزارات المعني بإعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر بشأن إدماج التحليل الجنساني في ورقة استراتيجية الحد من الفقر المكتملة^(١٥). وفي باكستان، أُجري حوار مع الحكومة والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمسائل الجنسانية والتنمية لدعم المشاركة النشطة لمختلف أصحاب المصالح في إعداد مشروع الورقة المؤقتة. وركز الحوار الجنساني على المشاركة السياسية، والحد من الفقر وتعزيز الآليات المؤسسية^(١٥). وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للشبكات النسائية الجديدة أو الشبكات الموجودة من قبل للدعوة إلى إحراز تقدم في العمليات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وبورقات استراتيجيات الحد من الفقر ورصد ذلك التقدم في الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبوروندي، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وطاجيكستان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والمغرب، والمكسيك، وموزامبيق والهند.

٣١ - ونجحت المجموعات النسائية كذلك في المشاركة في عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر في بلدان أخرى وفي التأثير عليها. ففي كينيا، على سبيل المثال، تعاونت الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات (FEMNET) ومعهد كينيا لبحوث السياسات العامة وتحليلها بنجاح في تحليل الإطار الاقتصادي الكلي لورقة الاستراتيجية الكينية للحد من الفقر من منظور جنساني. واستخدمت نتائج التحليل في إذكاء الوعي والتوسع في التحاور العلني بشأن ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد الاقتصاد الكلي^(١٧).

٣٢ - ومع أن الإطار الزمني القصير لم يسمح في حالة رواندا سوى بإجراء جولة واحدة من المشاورات مع وزارة الشؤون الجنسانية والمرأة والتنمية، فإن العلاقة الوثيقة بين الوزارة والمنظمات النسائية في البلد قد أدت إلى إيصال أصوات النساء بقوة أكبر وإلى إجراء تحليل جنساني لورقة استراتيجية الحد من الفقر^(١٦). ونُظمت حلقة عمل برعاية مشتركة من وزارة الشؤون الجنسانية وتعزيز الأسرة ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وكان من بين المشاركين ممثلون عن منظمة PROFEMMES TWESE HAMWE، وهي منظمة جامعة لفئات المجتمع المدني النسائية في رواندا. وتم التركيز في عروض الشرح وفي التوصيات

Wandia, M., "The Process of Integrating Gender in the PRS Process in Kenya and the Challenges (١٧) Encountered by the Gender Lobby Groups", quoted in *Guide for Non-economists to negotiate poverty reduction strategies*, Development Assistance Committee Network on Gender Equality (April 2007)

على أهمية إدماج المنظورات الجنسانية في ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحديد الأدوات التشغيلية^(١٨).

٣٣ - ورغم أن هناك توافقاً في الآراء بشأن الحاجة إلى اتباع نهج تشاركي في صياغة ورقة استراتيجية الحد من الفقر وبشأن أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مازال هناك عدد من التحديات والقيود. فكثيراً ما تنحصر المشاركة في تلك العمليات في المشاورات التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع الحالات والتي كثيراً ما تقتصر على عدد قليل من المنظمات غير الحكومية^(١٩). وتحتل الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في كثير من البلدان مكانة دنيا، ولا يتوافر لها ما يكفي من الموارد والموظفين وتنقصها القدرة على الوصول إلى عمليات صنع القرار^(٢٠). ونتيجة لذلك، قد يُنظر إلى أهداف المساواة بين الجنسين على أنها أقل أهمية من أهداف السياسات الأخرى. فهناك، بناءً على ذلك، حاجة إلى فتح آفاق جديدة لمشاركة المرأة بشكل فعال في اتخاذ القرارات بشأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها. وهذا سيؤدي أيضاً إلى تعزيز قدرة الحكومات على إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر. وبزيادة مشاركة المرأة وتعزيز التركيز في عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر على منظورات المساواة بين الجنسين، سيتمكن التغلب على الحواجز الهامة المحددة حسب نوع الجنس التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية والحد من الفقر.

السياسات والاستراتيجيات التي تركز على الفقر في القطاعات الأخرى

٣٤ - نفذت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة طائفة واسعة من السياسات والبرامج التي تم التركيز فيها بشدة على القضاء على الفقر في قطاعات مختلفة منها العمل، والتعليم والتدريب، والأمن الغذائي، والتجارة، والبنية الأساسية، والتمويل والتنمية المستدامة. ويستهدف الكثير من هذه السياسات والبرامج تعزيز دور المرأة في التنمية، بوسائل من بينها تقوية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار.

(١٨) Zuckerman, Elaine, "Evaluation of Gender Mainstreaming in Advocacy Work on Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs): Synthesis Report" (2002).

(١٩) Zuckerman, Elaine, "Engendering Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs): the issues and the challenges", in Gender and Development. Vol. 10. Nov 3, 2002.

(٢٠) تقرير الاجتماع التقني للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي/الوكالة الكندية للتنمية الدولية، كينغزتون، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ والوثيقة CEDAW/C/LCA/CO/6.

٣٥ - وقد أتاح العديد من سياسات واستراتيجيات سوق العمل الفرص لتناول أولويات المرأة واحتياجاتها وتعزيز مشاركتها. وتضمنت المبادرات المضطلع بها إصدار تشريعات لمكافحة التمييز تهدف إلى تدارك الفجوة في الأجر بين الجنسين وتناول مسألة مشاركة المرأة في سوق العمل (البرتغال، وشيلي، وصربيا، وقطر، وكرواتيا، وكولومبيا ولبنان)، وإنشاء مراكز لرعاية الطفل أو تحسين المراكز الموجودة (إيطاليا، وشيلي واليونان)، وإدخال نظام ساعات العمل المرنة (بيلاروس) والأشكال المرنة من العمالة (الاتحاد الروسي واليونان).

٣٦ - وقد اعُتُرف في خطة عمل البنك الدولي المتعلقة بالشؤون الجنسانية والمعنونة "المساواة بين الجنسين كتصرف اقتصادي سديد" (٢٠٠٦) بأن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة أجرها أمران مرتبطان بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي. وتهدف خطة العمل إلى النهوض بتمكين المرأة اقتصاديا بغية تعزيز النمو الأكثر إنصافا وتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧ - وقد أدت المشاريع المدرة للدخل الموجهة للمرأة إلى تعزيز دور صاحبات المشاريع (الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وإيطاليا، وصربيا والصين) وزيادة فرص وصولهن إلى الأسواق الوطنية الرئيسية. وقدمت بعض المشاريع كذلك المشورة في مجال الأعمال، وخدمات تطوير المنتجات، والائتمان البالغ الصغر (بنغلاديش، وبيرو، والجزائر ومصر) وبناء القدرات (الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبنغلاديش، وتايلند، والسنغال، والعراق ومصر). فعلى سبيل المثال، قدمت مصر التدريب على المهارات المتخصصة والمهارات المطلوبة في سوق العمل، كتلك المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة والتسويق والمبيعات على الإنترنت، إلى جانب التدريب على إنتاج المصنوعات اليدوية المحلية.

٣٨ - وراعت منظمة العمل الدولية الاحتياجات والأولويات والإسهامات المختلفة للمرأة والرجل في تصميم وتنفيذ برامجها القطرية لتوفير العمل اللائق، وفي برامج الأمم المتحدة القطرية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وعمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى تشجيع المرأة على إقامة المشاريع من خلال إنشاء التعاونيات وبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسويق المنتجات. وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرة نموذجية في كينيا وموزامبيق عنوانها "المرأة تتولى القيادة من أجل توفير سبل كسب العيش". وقد ركزت المبادرة على التمكين الاقتصادي للاجئات والمشردين داخليا من النساء والفتيات كوسيلة لتحسين رفاه الأسر المعيشية للاجئين والمشردين داخليا.

٣٩ - واعترافاً من منظمة الأغذية والزراعة بما للمرأة من إسهام أساسي في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، عملت المنظمة على التقليل من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في توفير فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الإنتاجية والتحكم فيها، وتعزيز حقوق المرأة في التملك والميراث كوسيلة للحد من الفقر في الريف، وزيادة الأمن الغذائي والحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) شروطاً خاصة لدعم المرأة في جميع القروض الجديدة التي أقرها في عام ٢٠٠٦ وفي جميع ورقاته الصادرة مؤخراً عن الفرص الاستراتيجية القطرية التي تهدف إلى ضمان أن تسفر عمليات الإيفاد عن أثر إيجابي في مجال الحد من الفقر. وتقتضي سياسة الإيفاد التركيز بصفة خاصة على المرأة في جميع الفئات المحددة المستهدفة، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة المعيلة لأسرتها المعيشية.

٤٠ - وتضمنت مبادرات التعليم والتدريب التي ركزت على القضاء على الفقر برامج نحو الأمية (مصر) وتحسين التعليم المهني (بنغلاديش وتركيا) وجهود إسداء النصح والمشورة إلى المرأة (اليونان). وقد بذلت أيضاً جهود تستهدف تحسين مستوى تعليم المرأة والفتاة في الريف (بنغلاديش والجزائر) ولا سيما في المرحلة الثانوية (تركيا)، بوسائل من بينها إصدار التشريعات وإلغاء المصروفات المدرسية (الصين). وإضافة إلى ذلك، عملت اليونيسكو عن كثب مع وزارة التعليم الأساسي والتعليم غير الرسمي في النيجر في مشروع بعنوان "مكافحة الفقر: بناء قدرات الفتاة والمرأة في المناطق الريفية" يرمي إلى الحد من الفقر من خلال تعليم وتدريب الفتيات والنساء ومساعدتهن على تنمية المهارات اللازمة التي تمكنهن من الاضطلاع بالأنشطة المدرة للدخل.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٦، نظمت اليونيسكو اجتماع مائدة مستديرة عن "إعادة هندسة التنمية: مراعاة نوع الجنس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" لإطلاق الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من هندسة وتعليم وشغل وظائف في غضون خمسة أعوام. ومثلت النساء ما يربو على ٦٠ في المائة من المنتفعين الذين وُجّه لهم برنامج مركز التجارة الدولية المعني بالحد من الفقر بتحريك من التجارة، والذي ركّز على أنشطة الزراعة، والمنسوجات، والملابس والنشاط السياحي القائم على جهود المجتمعات المحلية.

٤٢ - وقدمت الدول الأعضاء تقارير عن الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعاون الإنمائي الدولي (ألمانيا، وإيطاليا، والجمهورية التشيكية، وفنلندا وموناكو). فعلى سبيل المثال، أُدرجت مسألة المرأة والتنمية ضمن أولويات القرار الذي اتخذته فنلندا بشأن

السياسة الإنمائية (٢٠٠٤) والذي شجّع البلدان الشريكة على مساعدة الآليات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين على المشاركة في تخطيط وتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية. وأفادت حكومة ألمانيا أن برامجها للتعاون الإنمائي قد تناولت ما يلي: مسألة إتاحة الفرص المتكافئة للمرأة للوصول إلى الموارد والخدمات والانتفاع بها؛ والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل؛ والاهتمام باحتياجات المرأة في إطار مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعلنت ألمانيا كذلك التزامها، أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي، باعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي للنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التعاون الإنمائي.

٤٣ - وواصلت الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عملها بشأن البرنامج الشامل لإحصاءات المساواة بين الجنسين بهدف زيادة قدرة البلدان على جمع البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتحليلها ونشرها واستخدامها بفعالية في جميع مجالات السياسات. وهذا العمل ضروري لقياس التقدم المحرز في تعزيز دور المرأة في التنمية، بوسائل من ضمنها زيادة مشاركتها في عملية صنع القرار.

باء - مشاركة المرأة في صنع القرار الحكومي وأثرها في القضاء على الفقر

٤٤ - النساء يشكلن عوامل تغيير هامة في مجال التنمية والقضاء على الفقر. ومشاركتهم في صنع القرار هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، المصونة في منهاج عمل بيجين وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والمشاركة السياسية هي أحد مؤشرات التقدم الثلاثة بالنسبة لتنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٥ - وقد أجرى رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والستين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٧، نقاشاً مواضيعياً غير رسمي لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمسألتين تحظيان بالأولوية وبالاهتمام المستمر. وكان هذا النقاش، الذي تضمن أفرقة مناقشات تفاعلية بشأن دور المرأة في صنع القرار على جميع المستويات وتمكين المرأة اقتصادياً، بطرق من ضمنها توفير التمويل للمشاريع الصغيرة، بمثابة فرصة لتبادل الآراء بشأن الإجراءات، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وبحث الاستراتيجيات اللازمة لسد الفجوة بين التزامات السياسة العامة والتنفيذ على المستوى الوطني، وتجديد الالتزامات السياسية بتنفيذ الاتفاقات القائمة تنفيذاً كاملاً.

٤٦ - وما برحت مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار الحكومي آخذة في الازدياد، رغم اتسامها بالتباطؤ خلال العقد الماضي. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٧، بلغت نسبة تمثيل المرأة

١٧,٣ في المائة بين أعضاء البرلمان الأحادي أو في مجالس النواب، و ١٥,٩ في المائة بين المشرعين في المجالس الأعلى أو مجالس الشيوخ، وذلك بزيادة عن نسبيته ١١,٧ و ٩,٨ في المائة، على التوالي، المسجلتين في عام ١٩٩٧^(٢١). واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بلغت نسبة النساء على مستوى العالم من رؤساء الدول والحكومات ٤,٢ في المائة و ٧,٥ في المائة بين رؤساء البرلمانات^(٢٢). وخلصت الأبحاث التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن المرأة تترع إلى تقلد مناصب وزارية في مجال الشؤون الاجتماعية (٦٩ في المائة) بدلا من تقلد وزارات أهم شأنًا كوزارة المالية (٢٠ في المائة) ووزارة الدفاع (١٢ في المائة) ووزارة الاقتصاد/التنمية (٩ في المائة)^(٢٣).

٤٧ - وقد قدم عدد من البلدان معلومات عن المشاركة السياسية للمرأة كإسهام في إعداد هذا التقرير. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في صربيا، تضاعف عدد النائبات في الجمعية الوطنية تقريبا، إذ ارتفع من ١٢ إلى ٢٠,٤ في المائة. وفي البرلمان الهنغاري خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، ورغم انتخاب سيدة لرئاسة البرلمان (للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠)، لم يكن هناك نساء بين رؤساء اللجان. وأبلغ الجبل الأسود عن عدم وجود وزيرات، ولو أن هناك امرأة تشغل منصب نائب رئيس الوزراء لأول مرة. أما اليمن، فقد أبلغت عن وجود امرأة واحدة بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٣٠١ عضو وهو رقم ظل دون تغيير منذ عام ١٩٩٧.

٤٨ - وأبلغت هنغاريا أن تمثيل النساء في المناصب العليا لا يزال ناقصا، ولو أن حوالي ٧٠ في المائة من الموظفين المدنيين هم من النساء. ولاحظت الجمهورية التشيكية أن أعدادا متزايدة من النساء تعمل في الوظائف السياسية والعامة والإدارية في المستويات الدنيا.

٤٩ - وتشير البيانات المتعلقة بشغل المرأة لمناصب في مجال صنع القرارات المحلية، والمتاحة من ٧٨ بلدا، والتي جمعها رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية^(٢٣)، وهي منظمة للدعوة تشمل عضويتها مدنا منفردة ورابطات للحكومات المحلية، إلى أنه في عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة النساء ٢٠,٩ في المائة بين أعضاء المجالس البلدية و ٩ في المائة بين رؤساء البلديات. وأفادت الجمهورية السلوفاكية أنه نتيجة للانتخابات البلدية التي جرت في عام ٢٠٠٤ كان أكثر من

(٢١) الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة في البرلمانات الوطنية: <http://www.ipu.org/wmne/world.htm>.

(٢٢) الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، المرأة في السياسة: ملصق ٢٠٠٥، سويسرا، ٢٠٠٥.

(٢٣) رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية: قاعدة بيانات تتعلق بالمرأة في مناصب صنع القرارات المحلية، وهي متاحة في موقع الشبكة التالي: <http://www.cities-localgovernments.org/uclg/index.asp?pag=wldmstatistics.asp&type=&L=EN&pon=1>

ربع جميع رؤساء البلديات من النساء. وفي هنغاريا، أُبلغ أن عدد ونصيب النساء بين رؤساء البلديات (١٤ في المائة) والعضوات في الهيئات النيابية في الحكومات المحلية (٢٥ في المائة) إنما يزداد ببطء.

٥٠ - وقد اتخذت حكومات عديدة تدابير لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على المستويين الوطني والمحلي، تشمل ما يلي: استخدام تدابير/حصص خاصة مؤقتة (البرتغال وبنغلاديش وصربيا وكولومبيا وهنغاريا واليمن)؛ وإنشاء أفرقة عمل (قطر ولبنان وهنغاريا)؛ ووضع سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية (الاتحاد الروسي والصين وكولومبيا ولبنان)؛ وبناء مهارات المرشحات (تايلند ومصر)؛ وتوفير المعلومات والمعارف لعضوات البرلمان (مصر)؛ وبذل جهود لزيادة الوعي العام بهذه المسألة من خلال المؤتمرات ووسائل الإعلام العامة (بليز وتايلند ومصر وهنغاريا). وفي الصين، شجعت النساء على المشاركة في الانتخابات وفي عملية اتخاذ القرار الحكومي، بطرق من ضمنها تشكيل أفرقة مناقشة بشأن مشاركة المرأة في الحكم المحلي على مستوى القرية.

٥١ - كما بذلت منظومة الأمم المتحدة الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في عملها في صنع القرار. فعلى سبيل المثال، شجّع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المدير التنفيذي على مساعدة الحكومات في تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في وضع السياسات، واتخاذ القرارات، والتنفيذ، والرصد، وتقديم التقارير بشأن التنمية المستدامة. كما تلقت شبكة الوزيرات وعضوات البرلمان الأفريقيات الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في بناء قدرتها فيما يتعلق بمختلف مسائل السياسة العامة.

تقييم أثر مشاركة المرأة في عملية صنع القرار

٥٢ - يعد تقييم أثر المرأة في عملية صنع القرار أكثر تعقيدا من تقييم مستوى المشاركة السياسية للمرأة. فقد ثبت أن مفهوم بناء كتلة هامة من النائبات (على الأقل ٣٠ في المائة) باعتباره أمرا جوهريا بالنسبة لأثر المرأة المحتمل على عملية صنع القرار، هو وسيلة فعالة للتعبة. بيد أن معظم البلدان لم تحقق بعد هذا الهدف.

٥٣ - فانخفاض مستوى تمثيل المرأة، إلى جانب الوقت القصير نسبيا الذي توصلت فيه المرأة إلى مناصب صنع القرار في معظم البلدان، يجعل من الصعب الحصول على تقييم مجد لأثرها في عملية وضع السياسات. فالنساء لا يشكلن مجموعة متجانسة وأعمالهن كصانعات للقرار تتأثر أيضا بطبقتهم الاجتماعية - الاقتصادية، وعرقهن، وديانتهم، وخلفيتهم الإثنية، وغير ذلك من الخصائص الديمغرافية التي يحددها السن والموقع. وبالإضافة إلى هذا، فإن المؤشرات

المستعملة عادة لقياس سلوك العضوات في البرلمان، كتقديم مشاريع القوانين وأنماط التصويت، إنما تمثل مقاييس نسبية وليست مطلقة لنفوذهن^(٧).

٥٤ - ورغم هذه القيود، فقد خلّصت الأبحاث الأولية إلى أنه حيث تعتلي النساء مناصب صنع القرار، فإنه بوسعهن ترك أثر، وهن يتركن أثرا بالفعل في التشريعات الوطنية والحكومات المحلية، بما في ذلك التخطيط الإنمائي^(٧). وأبرزت دراسة استقصائية، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بين النساء المشتغلات بالعمل السياسي عن أثر المرأة في السياسة، ثلاثة مظاهر رئيسية لأثر المرأة في العملية السياسية وصنع القرار الحكومي. فأولا، وجدت الدراسة أن دوافع المرأة لدخول المعترك السياسي تتأثر بشدة بإحساس قوي بالعدالة الاجتماعية وبرغبة شاملة في إحداث تغيير في المجتمع. وثانيا، قدّمت المشتركات في الدراسة الاستقصائية الحجة على أن اشتراك المرأة إنما يثري ويوسع نطاق العملية السياسية ويجلب لها مهارات وأساليب ورؤى جديدة، مع إعراب أربع من كل خمس مشتركات في الدراسة عن اعتقادهن بأن لدى المرأة أفكارا مختلفة من حيث المفهوم بشأن المجتمع والسياسة. وأخيرا، أظهرت الدراسة الاستقصائية أن الأكثرية الساحقة من المشتركات فيها يعتقدن بأنه تقع عليهن مسؤولية خاصة لتمثيل احتياجات المرأة ومصالحها، ولو أن كثيرات منهن أكّدن أنهن مكلفات بتمثيل مصالح الرجال والنساء والأطفال على حد سواء^(٢٤).

٥٥ - وتدل البينات على أن مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار الحكومي قد حسّنت من نوعية الحكم. فقد توصلت ثلاث دراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين ازدياد مشاركة المرأة في الحياة العامة وبين الانخفاض في مستوى الفساد^(١٤). كما وجد استفتاء أجراه معهد غالوب و "الحوار بين البلدان الأمريكية" في خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٠ أن معظم المشتركات في الاستفتاء يعتقدن بأن وجود عدد أكبر من النساء في السلطة إنما يُحسّن من أمور الحكومة وبأن النساء أقدر من الرجال على معالجة مجموعة واسعة من مسائل السياسة العامة^(١٤).

مغزى تأثير المرأة على صنع السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر

٥٦ - أظهرت البحوث، أن المرأة تتخذ، عند تمكينها، قرارات تؤثر تأثيرا إيجابيا، لا عليها فحسب بل وعلى حياة أسرتها ومجتمعها المحلي أيضا. فقد تبين مثلا أن الاستثمارات الاقتصادية، مثل خطط التحويلات النقدية، يكون لها على الأرجح تأثير إيجابي عندما توجه

(٢٤) الاتحاد البرلماني الدولي: "POLITICS: WOMEN'S INSIGHT"، دراسة استقصائية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي (جنيف ٢٠٠٠).

إلى المرأة وذلك على التنمية الإنسانية للأطفال والأسر. وبالمثل أوضحت البيانات أن أي تحسينات تطرأ على صحة الأمهات وتعليمهن تترتب عليها فوائد بعيدة المدى بالنسبة لصحة وتعليم الأطفال، وهو عنصر أساسي في الحد من الفقر في الأجل الطويل^(٧). فإشراك المرأة في الأجهزة التشريعية وأجهزة صنع القرار على الصعيد الوطني يمكن أن يكون له أثر إيجابي مماثل على نتائج السياسات بالنسبة للأطفال والأسر، وعلى تخصيص الموارد من أجل أولويات التنمية^(٢٥).

٥٧ - وقد يكون مبعث هذا التأثير هو النظرة الجديدة التي تجلبها المرأة إلى عملية صنع القرار وإلى البرامج الجديدة التي تحظى بالأولوية من جانب صانعات القرار. وتوحي البيانات المستخرجة من الدراسة الاستقصائية السابق ذكرها التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بأن زيادة وجود المرأة قد غير النهج الذكوري التقليدي تجاه الرفاه الاجتماعي، والحماية القانونية والشفافية في الحكم والأنشطة التجارية. فقد لاحظت هذه الدراسة بشكل خاص أن المرأة تشارك على الأرجح في تقديم مشاريع القوانين وتؤيد القرارات التي تعالج الطبيعة المتعددة الأبعاد لفقر البشر. وفي كثير من البلدان، لعبت المرأة دوراً حاسماً في تمرير قوانين ووضع سياسات تعالج احتياجات النساء والأطفال في المجالات التي تتصل اتصالاً مباشراً بالحد من الفقر.

٥٨ - فعلى سبيل المثال، كان من الإنجازات المهمة قانون نُظم الزواج والحريات والميراث لعام ١٩٩٩ الذي صدر في رواندا، والذي نص، للمرة الأولى، على حق المرأة في أن ترث الأرض، مع ما لهذا من آثار مهمة على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي. وقد جاء هذا النجاح نتيجة لمداورات مطولة أقيمت فيها عضوات البرلمان نظرائهن من الرجال بأهمية هذا القانون^(٢٥). كما مارست عضوات البرلمان في رواندا ضغوطاً من أجل إحداث زيادة كبيرة في النسبة المئوية، التي تنفق على الرعاية الصحية في الميزانية الوطنية. وزادت ميزانية الصحة بالفعل من ٣ في المائة عام ١٩٧٨ إلى ١٢ في المائة عام ٢٠٠٦، مع مواصلة العضوات ضغوطهن للوصول بها إلى ١٥ في المائة تلبية للأهداف الإنمائية للألفية^(٢٥). وهناك مثال آخر تقدمه لبنان، حيث نفذت وزيرة الشؤون الاجتماعية برنامجاً لمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة التي ترأسها نساء بتوفير تعليم مدرسي مجاني لأبناء هذه الأسر وإعفائهن من ضرائب بعينها.

٥٩ - كما لعبت المرأة دوراً رئيسياً في وضع ميزانيات تراعي الأبعاد الجنسانية، وتسعى إلى ضمان معالجة الميزانيات الحكومية والسياسات والبرامج التي تقوم عليها، الأولويات

(٢٥) Powley, E. "رواندا: تأثير المشرعات على نتائج السياسات التي تؤثر على الأطفال والأسر"، ورقة معلومات أساسية أعدت عن حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٧ (نيويورك، ٢٠٠٦).

واحتياجات المرأة. فمبادرة ميزانية أوغندا، مثلاً، كان وراؤها منتدى المرأة للديمقراطية، وهو منظمة غير حكومية أنشأها عضوات البرلمان. وقد شجعت هذه المبادرة التي جمعت عضوات البرلمان ومجموعات الأقليات الأخرى على عدم اكتفاء المرأة برصد مخصصات وعمليات الميزانية بل تجاوز ذلك والقيام بدراسة تأثير جميع الإيرادات والمصروفات^(٢٦). كما لعبت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة دوراً ملموساً في مبادرات الميزانية التي تراعى الأبعاد الجنسانية. ففي الفلبين، قدمت اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية مساعدات تقنية إلى الوكالات الحكومية في وضع خطط وميزانيات يتساوى فيها الجنسان^(٢٦).

٦٠ - وتبين الأمثلة الأخرى أن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار كان لها تأثير على سياسات الحد من الفقر. ففي هنغاريا كانت المنظمات النسائية غير الحكومية، وخبراء تعميم المنظور الجنساني، وموظفو الخدمة المدنية في الوزارة المسؤولة عن المساواة بين الجنسين، أعضاء في لجان رصد البرامج التنفيذية للخطة الإنمائية الهنغارية الجديدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣. وفي اليمن، كانت اللجنة الوطنية للمرأة ممثلة في اللجنة العليا للسياسة الوطنية، لكي تعكس المنظور الجنساني في سياسات الخطة الخمسية الثالثة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لاستراتيجية الحد من الفقر.

٦١ - وفي بيرو، وفّرت الموائد المستديرة لمكافحة الفقر منتدى جديداً أتاح للمرأة فرصة المشاركة في عمليات وضع السياسات. وفي عام ٢٠٠٢، كانت المرأة تمثل ٦٠ في المائة من مجموع المشاركين في هذه الموائد المستديرة، التي ضمت نساء من الوكالات الحكومية، والحكومات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في صنع القرار الخاص بالأنشطة التي ستنفذ في الأجلين المتوسط والطويل. وقام برنامج خاص معني بالأبعاد الجنسانية والعمالة والفقر برعاية من منظمة العمل الدولية، بمساعدة الأمانة التنفيذية للموائد المستديرة الوطنية التي ترأسها إحدى السيدات، بإدراج المنظور الجنساني في برامج رائدة ترعاها الموائد المستديرة^(٢٧).

٦٢ - وعلى المستوى المحلي، أوضحت تجربة الهند أن عضوات المجالس البلدية كان لهن تأثير ملموس على القرارات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بالتنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، وضعت عضوات المجالس في ولاية راجاستان تفاصيل المنظور النسائي في الحصول على الماء،

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم ممزق (نيويورك، ٢٠٠٢).

(٢٧) CEDAW/C/PER/6.

والوقود والرعاية الصحية^(٢٨). وتبين من الدراسات التي أجريت في ولايتين من ولايات الهند، هما راجاستان والبنغال الغربية وجود ارتباط لا غموض فيه بين الأولويات التي حددتها عضوات المجالس لمياه الشرب والطرق، وبين زيادة مستويات الإنفاق في هذه المجالات^(٢٨). كما تبين الدراسات العديدة التي أجريت في الهند أن عضوات المجالس استثمرن بصورة أكبر في المنافع التي لها صلة مباشرة بالأولويات الإنمائية التي أعربن عنها بالنسبة للمرأة والطفل، لا سيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية لمياه الشرب، والإسكان، والمدارس والصحة، وأن من الأرجح أن أطفال هذه المناطق يتم تحصينهم وانتظامهم في مراكز الرعاية النهارية الحكومية^(٢٩)^(١٢). ومثل هذه النتائج التي تحققها السياسات لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية والحد من الفقر على المدى البعيد.

٦٣ - وفي البرازيل، وفي مدينة بورتو أليغري نفذت عملية موزنة بمشاركة كاملة من الآلاف من سكان المدينة في القرارات المتعلقة بتخصيص موارد ميزانية البلدية. وكانت مشاركة المرأة في هذه العملية مرتفعة، حيث وصلت في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٥٧,٣ في المائة من الجماهير المشاركة. وفي عام ٢٠٠٢، وصلت مشاركة النساء كمندوبات في جمعيات الحوار والجمعيات الإقليمية إلى ٦٠ في المائة، وإن كان ينبغي القول بأن هذه الجمعيات لم تكن سوى أجهزة استشارية. أما في مجال صنع القرار في الجمعيات الأخرى على مستوى المدينة، فكانت نسبة مشاركة المرأة لا تتعدى ٦,٣٢ في المائة^(٣٠).

٦٤ - كما أوضحت البحوث أن مشاركة المرأة في صنع القرارات الحكومية تعتمد إلى تركيز اهتمام أكبر على حقوق النساء والأطفال. فعلى سبيل المثال، بينت دراسة أجريت في الأرجنتين أنه في خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ كانت نسبة مشاركة المشتغلات بالتشريع في تقديم مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة ومشاريع القوانين الخاصة بالطفل والأسرة أكبر من نسبة نظرائهن من الرجال بمقدار ٢١ في المائة و ٩,٥ في المائة على التوالي. وفي أنشطة الدعوة المماثلة تبنت النساء العاملات بالتشريع مجموعة من المسائل المهمة بالنسبة لحقوق المرأة، بما في ذلك إجازة رعاية الأطفال والإجازة الأبوية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا، وتشريعات لتكافؤ الفرص في كولومبيا^(٧). كما تصدرت مسألة

(٢٨) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين: الكفاح من أجل العدل في عالم غير متكافئ (جنيف، ٢٠٠٥).

(٢٩) بيمان لوريس وآخرون، "النساء المشتغلات بالعمل السياسي، والتحيز الجنساني، وصنع السياسات في ريف الهند"، وثيقة معلومات أساسية أعدت من أجل تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٧ (نيويورك، ٢٠٠٦).

(٣٠) مركز الاستشارات والدراسات الحضارية: <http://www.ongcidade.org>.

العنف ضد المرأة جداول أعمال الكثيرات من النساء المشاركات في صنع القرار. فقد قدم منتدى عضوات البرلمان في رواندا، على سبيل المثال، مشروع قانون يحدد المظاهر المختلفة للعنف القائم على نوع الجنس^(٢٥). وللعمل في جميع هذه المجالات أهميته بالنسبة للحد من الفقر. فعندما تتمكن المرأة، وعندما تعيش متحررة من العنف، وعندما لا تواجه تمييزا ضدها في القوة العاملة، فإنها تصبح قادرة على انتزاع نفسها وأسرقتها من دائرة الفقر.

٦٥ - وقد ساهمت المرأة أيضا مساهمة كبيرة في بناء السلام والتعمير في أعقاب الصراعات. فمثلا، في أذربيجان والصومال وكولومبيا وليبيريا ونيبال تجاوزت المرأة الخطوط العرقية والدينية لتقدم مساهمات ذات قيمة في عمليات إحلال السلام^(٣١).

٦٦ - ويتجاوز تأثير المرأة في عملية صنع القرار ما هو أكثر من العمليات المباشرة، إذ أن لها تأثير على مواقف زملائها من الرجال. فقد أشارت البحوث إلى أن المشرعين الرجال أصبحوا على وعي متزايد بأهمية القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة. فعلى سبيل المثال، في الأرجنتين وكوستاريكا وكولومبيا كان هناك دعم قوي بين المشرعين لقضايا المرأة (٦٨ في المائة) ولقضايا الأسرة والطفل (٦٦ في المائة)^(٧). وفي رواندا، تعاونت عضوات البرلمان تعاوناً وثيقاً مع الأعضاء من الرجال بشأن مسائل المساواة بين الجنسين، وهو ما يعكس ضرورة إقناع أعضاء البرلمان من الرجال بأن مراعاة المنظور الجنساني تفيد البلد بأسره^(٢٥).

٦٧ - وبإمكان مشاركة المرأة في صناعة القرارات الحكومية أن تؤثر أيضا على عمليات وضع السياسات بأن تقدم نماذج يحتذى بها. فوجود المرأة صانعة القرار قد يشجع غيرها من النساء على إثارة قضايا وعلى التعبير عن شواغلهم. ففي الهند، على سبيل المثال، تبين أن وجود المرأة كعضو في المجالس البلدية جعل غيرها من النساء أكثر ميلا إلى المشاركة في المناقشات أثناء انعقاد الجمعيات العمومية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الاهتمام بنظرة المرأة إلى التنمية^(٢٩).

التحديات الماثلة أمام تأثير المرأة الفعال على نتائج السياسات

٦٨ - رغم ما أُبلغ عنه من نجاح، ما برح تأثير المرأة على مواقع صنع القرار محدودا غالبا. ويُعزى هذا إلى حد ما إلى أن نسبة شغل المرأة لمناصب صنع القرارات الحكومية قد وصلت إلى ٣٠ في المائة وهي الكتلة الحيوية اللازمة لتحقيق تغيير كبير في بلدان قليلة جدا فقط. فتأثير المرأة على صنع القرارات الحكومية تحكمه أيضا عوامل غير وجودها عدديا^(٧). فالنساء في المناصب الحكومية غالبا ما تُعوزهن الفرص المتاحة لنظرائهن من الذكور من حيث

(٣١) E/CN.6/2006/13

التدريب، وإمكانية الوصول إلى الموارد والمشاركة في الشبكات. وحتى في المواقع التي تُعرب فيها النساء بشكل فعال عن آرائهن، فإن هذا لا يسفر دائماً عن تحقيق تغيير بسبب وجود القوالب النمطية الجنسانية والأطر المؤسسية والقانونية التي تميز ضد المرأة.

٦٩ - وقد حدد اجتماع فريق للخبراء، نظمته شعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، عوامل رئيسية من شأنها تعزيز فعالية المرأة في عملية صنع القرار وزيادة تأثيرها في وضع السياسات وهي: (أ) تحديد الجهات الفاعلة الهامة والحلفاء الهامين والعمل معهم؛ (ب) إنشاء آليات/هياكل هامة من شأنها تعزيز نفوذ المرأة؛ (ج) اغتنام المناسبات أو اللحظات الحساسة التي تزداد فيها إمكانية التأثير في عملية وضع السياسات^(٣١).

٧٠ - وأحد أهم القيود التي تحد من تأثير المرأة على وضع السياسات، ومن ضمنها السياسات المتعلقة بالحد من الفقر، هو أن الهيئات القوية على جميع المستويات التي تعالج التجارة والتمويل والاقتصاد يسيطر عليها الرجل وما برحت تقاوم على الدوام إدماج الاهتمام بمنظورات المساواة بين الجنسين. فنادرا ما تُكَلَّف المرأة بالعمل في هذه اللجان، بل تتجه بدلا من ذلك إلى العمل في القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم، والخدمات، والثقافة^(٣٢).

٧١ - ومن المهم الاعتراف أيضا بأنه رغم أن المرأة في عملية صنع القرار تميل أكثر من الرجل إلى تمثيل احتياجات المرأة وأولوياتها ومساهماتها، فإن الكثير من النساء في مناصب صنع القرار ينتمين إلى مجموعات الصفوة وقد لا يكون لديهن أي احتكاك بوضع النساء الفقيرات أو معلومات عنه إلا النذر القليل. فلا تزال هناك حاجة إلى آليات لضمان تمثيل أفضل لمصالح النساء الفقيرات في عملية صنع القرار الحكومي.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٧٢ - من الأهمية بمكان الاعتراف بأنه رغم كون النساء معرضات بوجه خاص للفقر، فهن يشكلن أيضا عوامل هامة في مجال التنمية والقضاء على الفقر.

٧٣ - وقد أبرز تحليل التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، الفرص التي ضاعت بالنسبة لتحديد ومعالجة المنظورات الجنسانية الحساسة بشكل كامل والبناء على قدرة النساء في الجهود المبذولة في مجال التنمية والقضاء على الفقر.

(٣٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة السياسية للمرأة والحكم الرشيد: تحديات القرن الحادي والعشرين (نيويورك، ٢٠٠٠).

٧٤ - وأظهرت الأبحاث أن ازدياد مشاركة المرأة في عملية صنع القرار له أثر إيجابي على التنمية والحد من الفقر. فالمرأة تجلب معها منظورات مختلفة وتحدد الأولويات في البرامج الجديدة التي تركز على أولويات واحتياجات ومساهمات النساء الفقيرات والرجال والأطفال الفقراء. كما تولي النساء المشتركات في عملية صنع القرار اهتماما أكبر لحقوق المرأة والطفل لقضايا هامة مثل العنف.

٧٥ - وقد بذلت الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة، الجهود لزيادة عدد النساء في مجال صنع القرار وبناء قدرتهن كعوامل تغيير، لكن الأمر يقتضي التعجيل باتخاذ إجراءات في هذا المجال. فلا بد من تمكين المرأة للمشاركة بشكل نشط وفعال في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر.

٧٦ - وقد ترغب الجمعية العامة في دعوة الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاعات الأخرى ذات الصلة إلى القيام بما يلي:

(أ) ضمان الإدماج الواضح للمنظورات الجنسانية في تصميم وتنفيذ ورصد جميع استراتيجيات التنمية والحد من الفقر، والإبلاغ عنها، بطرق تشمل عمليات ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، والإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) وضع منهجيات، ووسائل وبناء قدرات لضمان إمكانية تحديد المنظورات الجنسانية ومعالجتها في مجالات السياسة العامة التي كانت فيها مهملة من قبل، مثل التجارة والبنية الأساسية والتمويل؛

(ج) تشجيع إجراء مشاورات أكثر فعالية مع الآليات الوطنية ومشاركتها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المجموعات النسائية والشبكات في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وبخاصة في عمليتي ورقة استراتيجية الحد من الفقر ولأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تشجيع مشاركة المرأة بقدر أكبر في عملية صنع القرارات الحكومية على جميع المستويات وفي جميع مجالات السياسة العامة، ولا سيما في المجالات التي يقل فيها تمثيلها، كالتجارة والبنية الأساسية والاقتصاد، وذلك من خلال تحديد أهداف وغايات ملموسة وحصص منصوص عليها في التشريعات وتدابير خاصة مؤقتة؛

(هـ) ضمان مشاركة المرأة على مستويات مختلفة في اللجان البرلمانية وغيرها من اللجان ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة للتنمية والحد من الفقر، وتشجيع تلك اللجان

على التعاون بشكل فعال مع الآليات الوطنية من أجل المساواة بين الجنسين والجماعات والشبكات النسائية؛

(و) تحديد ومعالجة القيود الأوسع نطاقا المفروضة على مشاركة المرأة بشكل فعال في عملية صنع القرارات الحكومية لكفالة مراعاة أولويات المرأة واحتياجاتها ومساهمتها بطرق كثيرة، منها توفير إمكانية الحصول على التدريب؛ ووضع تدابير للتوفيق بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات المهنية؛ والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية في عمليات التعيين والترقية؛

(ز) إجراء أبحاث متعمقة كَمَا ونوعاً، تشمل جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن وفعالية المرأة في عملية صنع القرار وتأثيرها في مجال التنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق تحديد وتحليل المعوقات الاجتماعية والمؤسسية التي تواجهها المرأة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.